تطـــوّر المـــــاي
خلال القرن العشرين

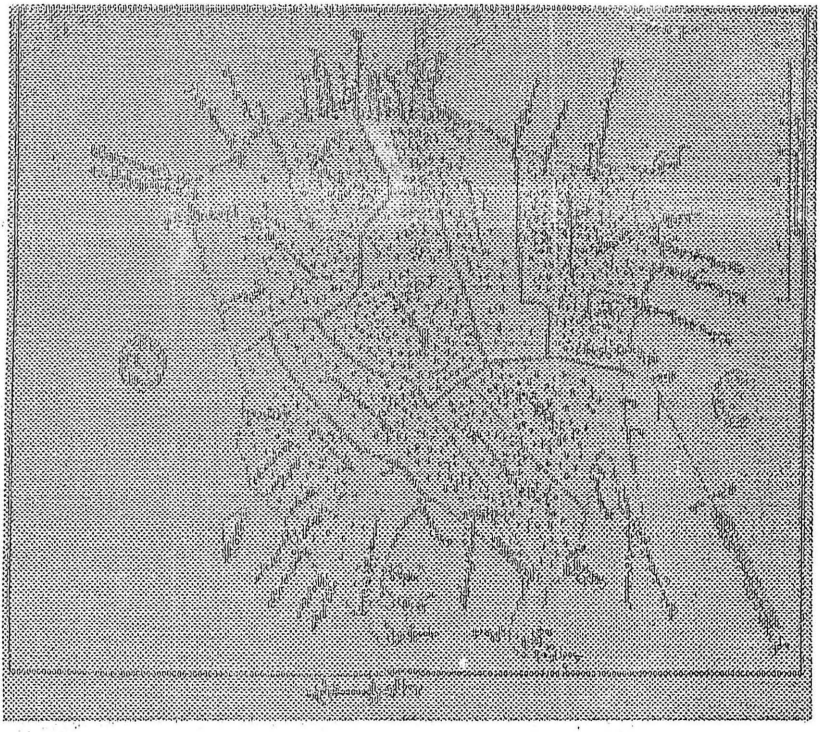

من تأليف

رضا الأميـــن

أستاذ تعليم عالي في الجغرافيا

بكليّة الآداب والعلوم الإنسانية بسوسة

صور لجوامع ومساجد من الماي
خلال تسعينات القرن العشرين

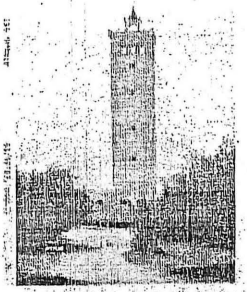
جامع سيدي نصير

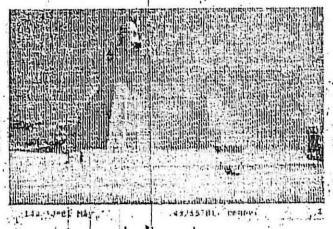
جامع الماي

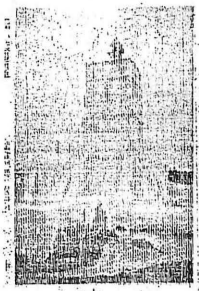
جامع الشهود

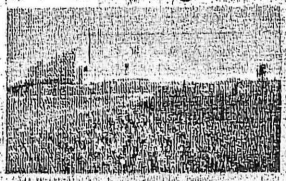
جامع سيدي عيسى الرباني

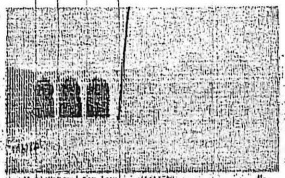
زاوية محمد بن عيسى

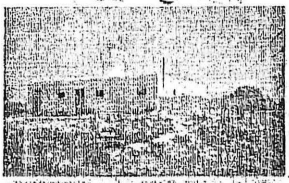
جامع سيدي عبد السلام

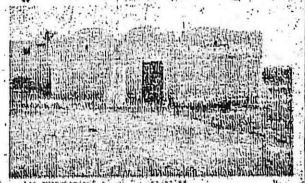
مسجد الشوارف

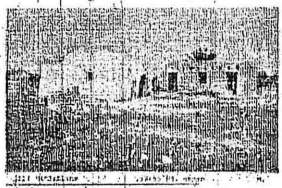
مسجد الجافلين

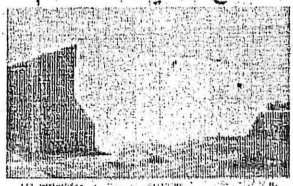
مسجد ربانة

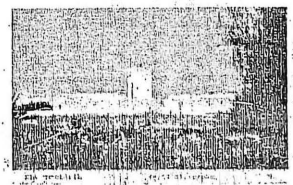
جامع سيدي غريب

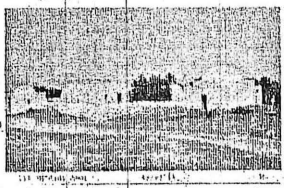
مسجد سيدي عمر

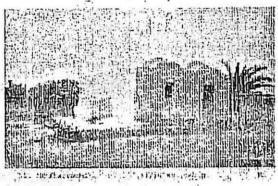
جامع الخروبي

يرمي هذا العمل إلى دراسة تطوّر الماي من بداية القرن العشرين إلى نهايته انطلاقا من استغلال أوّلي لبعض المعطيات الخرائطيّة والإحصائيّة المتوفرة لدينا في مقاربة ترمي بالأساس إلى التثبّت في التغيّرات التي حصلت في تشكّل المجال السكني و بالتحديد قصد التثبّت في التركيبة الخصوصيّة التي يتميّز بها السكن الحربي عامّة والسكن بالماي خاصّة أي انتظامه المزدوج : المشتّت على مستوى الوحدات المجالية الكبرى والمجمّع داخل وحدات سكنيّة صغرى هي المنازل ووحدات متوسّطة هي الحوم (جمع حومة).

كيف تطوّرت هذه التركيبة ؟ هل تغيّرت جوهريا؟

أم إنّها شهدت تواصلا عبر الزمن دالاّ على تواصل نفس الآليات الاجتماعية والاقتصاديّة التي ولدت هذه التركيبة المجالية والاجتماعية منذ زمن قديم ؟

هل أدى التزايد السكاني المتواصل إلى تغيّر في التركيبة المجالية للسكنى ؟

وهل ساهم اقتراب السكّان من الطرقات ومن الخدمات والتجهيزات إلى تكوّن تجمعات سكنيّة لم تكن موجودة في السابق؟

هل تطوّر المجموعة السكّانية التي يمثلها الماي يعدّ من التطوّرات المعبّرة عن هذه التحوّلات في استعمال المجال وتهيئته؟

وإلى أيّ حدّ يمكن اعتبار هذا التطوّر نموذجيا ومعبّرا عمّا عرفته مجموعات سكّانية أخرى من جزيرة جربة؟

لمعالجة هذه الإشكالية كان من المفروض اعتماد منهجيّة أكثر نجاعة في الإجابة عن الأسئلة المطروحة، لكن في هذا الإطار سنقتصر على معالجة أوّليّة تستدعي مزيد التعمّق والتمعّن في المعطيات المعتمدة وتتطلب أيضا دعم التحليل بالرجوع إلى معطيات إضافية ومناهج بحث تكميليّة.

و في محاولة الإجابة على بعض الأسئلة المطروحة سنتعمد التخطيط التالي:

1. الماي في بداية القرن العشرين
2. الماي في منتصف القرن العشرين
3. الماي في نهاية القرن العشرين

1. الماي في بداية القرن العشرين

الماي في 1906

تسمح الخريطة الطبوغرافية بمقياس 1/50000 الصادرة في 1906 عن المصلحة الجغرافية العسكرية برسم بعض العناصر المميّزة لاستعمال المجال بجزيرة جربة في بداية القرن العشرين ويبرز الرسم الخرائطي الممتدّ حول مفترق الطرقات والمسالك غير المعبّدة الّذي يتطابق حاليا مع مركز الماي الخصائص المجالية التالية:

- ضعف الكثافات السكانية حول المكان الملقّب بالماي وغياب المباني حول مفترق الطرقات باستثناء جامع الماي
- وجود مجموعة من المساكن الممتدّة على الطول والمسماة بحومة الماي وهي منحصرة بين طريقي ميدون وربّانة
- أهميّة حومة الفوقانين وحومة السكالة في الجهة الشرقيّة من الماي وأهميّة حومة واد امغار في الجهة الغربيّة والّتي تبرز من خلال المسلكين الرئيسيين الّذين يربطانها بالحارة الصغيرة وبالماي
- غياب التّواصل بين حومة الماي والتجمّع السكاني الهامّ الّذي تمثله كلّ من حومة ربّانة وحومة الكراشوة وحومة الكرابنيّة
- غياب التواصل بين حومة الفوقانين والمجموعات السكانيّة الممتدّة في الشمال من تيانست إلى حومة القشيبين و والنّ وحومة التراولية
- يبرز الرّسم أيضا أهميّة الأجنة في منطقة الماي و المناطق المحيطة بها والّتي تعد من أثرى المناطق الفلاحية في جزيرة جربة بما تحتويه من ترب خصبة ومن موارد مائية باطنية وقع استغلالها عن طريق شبكة كثيفة من الآبار السطحية.

انطلاقا من هذه الاستنتاجات يمكن أن نتساءل عن الهوية الجغرافية للمكان المسمى بالماي: هل هو مجرّد مفترق الطرقات والجامع الّذي احتواه؟ أم هي حومة الماي الموجودة جنوب شرقي

الجامع؟ أم يجب أن تضيف إليها السكالة والفوقانين؟ وهل واد امغار هو جزء لا يتجزأ من الماي؟ في الواقع لا تسمح الخريطة المستعملة وحدها بالإجابة عن هذه الأسئلة ولا بدّ من البحث عن معلومات أخرى توضّح العلاقة التاريخية التي وجدت وربطت بين المجموعات المتساكنة في هذه المنطقة من جزيرة جربة.

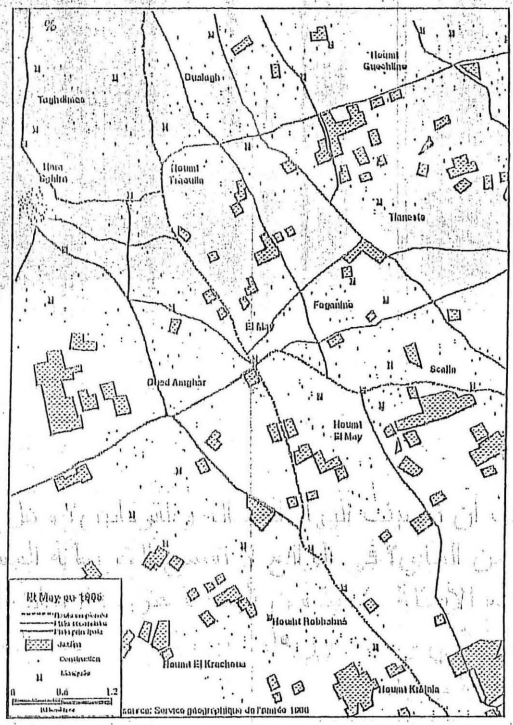

الماي في 1928

انطلاقا من الخريطة الطبوغرافية بمقياس 100000/1 الصادرة سنة 1928 وباعتبار حدود مشيخة الماي في سنة 1936 والمأخوذة عن "ستابلو"[1] وإن إفترضنا أنّ المشيخة هي وحدة إدارية وترابيّة تعبّر عن وحدة اجتماعية كرّستها الممارسات الإدارية

[1] STABLO (R), Les Djerbiens

الاستعمارية، يمكن لنا أن نوضّح نسبة من الغموض المتعلق بالامتداد المجالي للمجموعة السكانية الملقبة بالماي.

في الثلاثينات من القرن العشرين كانت مشيخة الماي تمتدّ على مساحة تقدّر ب 42.45 كم2 أي ما يمثل نسبة 8.43% من المساحة الجملية لجزيرة جربة وكانت تضمّ الماي والفوقانين والسكالة والحزم وحومة بدوين بالإضافة إلى المجموعات الموجودة في الجهة الغربية أي واد أمغار والمجموعتين الممتدّتين جنوب الماي أي حومة ريانة والكراشوة.

يبرز الرسم الخرائطي للماي في 1928 تركيبة مجالية شبيهة جدّا بالتي كانت مميّزة للمنطقة في 1906 أي :

- ضعف الكثافات السكانية وغياب أيّ تجمع للسكن أو للخدمات في مفترق الطرقات حتّى ولو نشاهد بعض المساكن الإضافية بالقرب من مفترق الطرقات الرئيسي
- وجود مجموعتين(الماي والفوقانين والسكالة وحومة بدوين في الشمال وواد امغار وريانة والكراشوة في الجنوب) تفصل بينها الطريق المؤدّية إلى سدويكش وممتدّتين على طول محورين متوازيين في الاتجاه الجنوب الشرقي والشمال الغربي وهو اتجاه إجمالي للأودية التي احتوت أهمّ الآبار والأجنة التي اعتمدها سكّان الماي لتعاطي نشاطاتهم الفلاحية
- وجود اختلاف بين الأجنة المتنوّعة المحتوى في منطقة الماي وجنان الكروم في منطقتي والغ والقشيين ويمكن أن نتساءل عن مدى صحّة هذا التمييز الخرائطي وإلى أيّ حد يعبّر عن اختلاف واضح بين الماي من ناحية ووالغ من ناحية ثانية

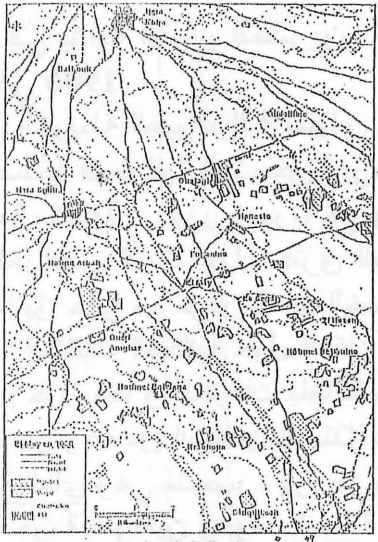

الماي وجربة في 1936

حسب المعطيات الواردة في كتاب ستايلو كانت مشيخة الماي في 1936 تعدّ 3800 ساكن من مجموع 47200 ساكن في مجمل جزيرة جربة أي ما يمثل 8% من المجموع فكانت كثافة السكان أضعف من المعدّل العام : قرابة 90 س/كم2 مقابل معدّل 116 س/كم2 وهو ما يبرز جليّا في خريطة السكان سنة 1936 التي تبيّن أيضا أنّ مشيخة الماي كانت في مرتبة متوسطة من حيث الكثافة السكانية بين الكثافات العالية (فوق 138 س/كم2) التي توجد في القسم الشمالي الشرقي (توريت ووالغ والمحبوبين وميدون وصدغيان) والكثافات المنخفضة (تحت 70 س/كم2) التي تميّز المشايخ الجنوبيّة والغربية (بني دبس وقلالة وسدويكش وبني معقل وباستثناء آجيم).

وكانت هذه الكثافات السكانية تتناسب مع الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للسكان وخاصّة منها النشاط التجاري. فتبرز خريطة التجّار سنة 1936 إنّ أعلى نسب التجار من مجموع السكان كانت توجد في المشايخ المرتفعة الكثافات (فوق 18% في كلّ من والغ وصدغيان والمحبوبين وميدون) بينما كانت أضعف نسب التجار (دون 11%) في المشايخ الأقلّ كثافة سكانيا.

أمّا مشيخة الماي فكانت في مرتبة متوسطة إذ كان عدد تجارها يقدّر ب 649 (أكثر من نصفهم يشتغل خارج الجزيرة) وهو ما يمثل نسبة 17% من مجموع السكان و10% من مجموع تجار جربة أي بنسبة تفوق نسبة السكان (8%). وتثبت هذه المعطيات المكانة المتميزة التي تحتلها الماي وسط جزيرة جربة ويمكن أن نتساءل عن أصول التقاليد التجارية التي تميّز سكانها وما أدّت إليه من تطوّر للهجرة الخارجية لهذه الفئة الاجتماعية:

فهل هي وليدة الموقع الجغرافي في مفترق الطرقات الذي يتوسط جزيرة جربة أم تعود أيضا لتقاليد موروثة منذ زمن طويل؟ فلا بدّ من مزيد البحث في خبايا التاريخ للتثبت من قدم التقاليد التجارية لدى سكان الماي.

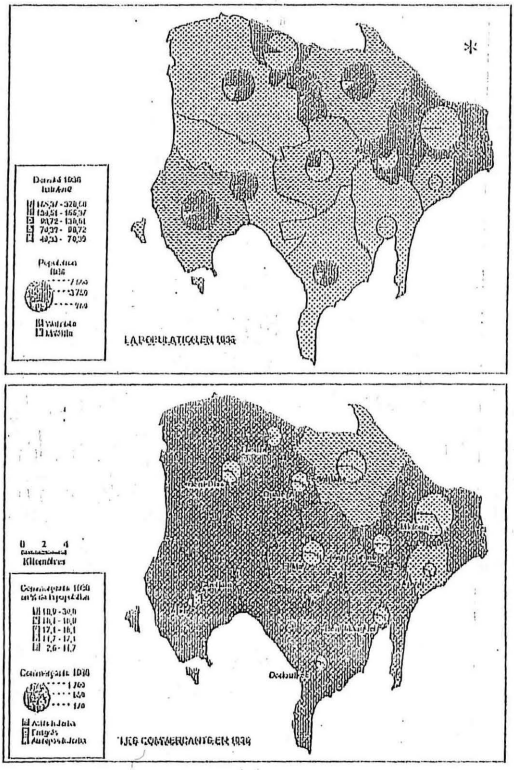

2. الماي في منتصف القرن العشرين

شهدت جزيرة جربة تطوّرات عديدة اثر الاستقلال نذكر منها تزايد الهجرة الخارجية وتطوّر النشاط السياحي إلى جانب تراجع الأنشطة الاقتصادية التقليدية (الفلاحية والحرفية بمختلف أصنافها). ومثل بقيّة التجمعات السكانية الأخرى عرفت منطقة الماي نفس التطوّرات وما نتج عنها من انعكاسات أهمّها تدفق مداخيل الهجرة الخارجية وإنفاقها في تشييد مساكن جديدة حسب أنماط لم تكن دائما متماشية مع التقاليد المعمارية الجربية وفي أماكن ليست هي دائما نفس الأماكن التي احتوت السكن في السابق.

تطوّر الماي من الخمسينات إلى الستينات

خلال الفترة ما بين منتصف الخمسينات ومنتصف الستينات مرّت جزيرة جربة بفترة تأزم للأنشطة التقليدية دون أن تساهم الأنشطة البديلة ومداخيلها السالية في تخفيف من وطأة التأزم فانعكس ذلك على التزايد السكاني الذي لم يتجاوز في مجمل جزيرة جربة نسبة 0,72 % سنويا خلال الفترة 1956-1966. أمّا منطقة الماي فلم تكن وضعيتها أفضل فقد سجّلت فيها نسبة تزايد سكني قريبة من الصفر خلال نفس الفترة وقد اشتركت في هذا الوضع مع جملة المناطق الشرقية لجزيرة جربة التي سجلت فيها نسب دون الصفر (ميدون والمحبوبين وبني معقل). وأغلب الظنّ أنّ هذه النسب تعود إلى انطلاق حركة هجرة خارجية مكثفة لم تقدر أعداد المتوافدين على هذه المناطق تعديل حاصلها السلبي.

كان عدد السكان في مشيخة الماي يقدّر ب 5998 ساكن سنة 1956 من مجموع 63446 ساكن في جزيرة جربة أي ما يعادل نسبة 9,45 % من المجموع ويعبّر الارتفاع النسبي عن تزايد لعدد السكان وتكثفهم بدرجة تفوق ما كان عليه الوضع في الثلاثينات. فقد بلغت الكثافة 136 س/كم2 مقابل معدل 153 س/كم2 في الجزيرة.

لكن بعد الاستقلال وإلى حدود منتصف الستينات لم يتواصل التزايد بل تقلّص وبقي عدد السكان في نفس المستوى (6032 ساكن

بعمادة الماي سنة 1966 أي ما يمثل 8,8% من سكان جربة) كما لم يتزايد التكثف (137 س/كم2 مقابل 166 س/كم2 بالجزيرة).

فكيف تشكلت مجاليا نتائج هذه التطورات الديموغرافية ومحدداتها الاقتصادية ؟

هل أدّت إلى تغيّر جذري في توزّع السكان وسكناهم بالمقارنة مع الأوضاع السابقة؟

سنحاول الإجابة عن هذا السؤال من خلال تحليل لخريطة السكن في 1966

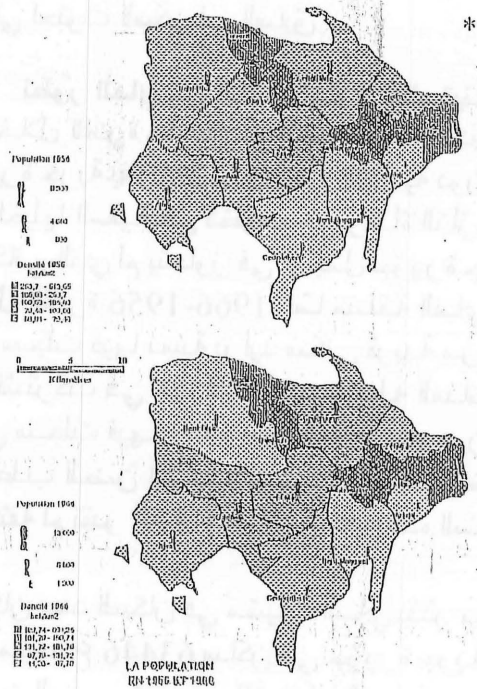

الماي في الستينات

يثبت الرسم الخرائطي المستخرج من الخريطة الطبوغرافية بمقياس 50000/1 التي أعدت من طرف ديوان قيس الأراضي في

1966 جملة من الثوابت في توزّع السكان وبعض التغيرات في التركيبة المجالية.

أمّا في ما يتعلق بالثوابت فهي:

- تواصل التشتّت السكاني بالرّغم من تزايد عدد المساكن ويدل ذلك عن ثبات التقاليد العريقة في تنظيم السكن ضمن "المنازل" والتي بدورها تنتظم ضمن "الحوم"
- الارتباط الوثيق للسكن بالموارد المائية وبالآبار خاصّة وهو ما يبرز بوضوح من خلال الرسم وعلى طول الأودية التي تركّزت فيها الآبار والأجنّة
- غياب التركّز الواضح السكني وحتّى للخدمات في وسط الماي وبالرّغم من ظهور بعض بوادر التشكّل لنواة أوّلية للخدمات عند مفترق الطرق وبالتحديد في القسم الجنوبي الغربي منه
- الانفصال الواضح عن حومتي والغ والقشعيين في الجهة الشمالية والتي تفصلها عن الماي ربوة (يبلغ ارتفاعها 30م) توجد بين تيناست والفوقانين ولم تحتو منذ زمن قديم أيّ تجمّع سكني.

ومن المتغيرات نذكر :

- تراجع مساحة الأجنّة في منطقة الماي على عكس ما تميّزت به منطقتي والغ والقشعيين من تواصل للنشاط الفلاحيّ المرويّ. وبالرّغم من وجود عدد كبير من الآبار الدالّة على آثار النشاطات الفلاحية القديمة فانّ المساحات المستغلّة فعليا أقلّ بكثير من التي كانت في بداية القرن. ويعود ذلك إلى انخفاض مستوى المائدة المائيّة وتملّحها بسبب الإفراط في استغلالها
- عدم انتماء حومة واد امغار لعمادة الماي في منتصف الستينات بسبب إعادة رسم حدود الوحدات الترابية القاعدية من طرف السلطات العمومية اثر الاستقلال. ويمكن أن يعود الاستقرار في عدد السكان بين 1956 و1966 إلى ذلك التغيير في حدود العمادة.

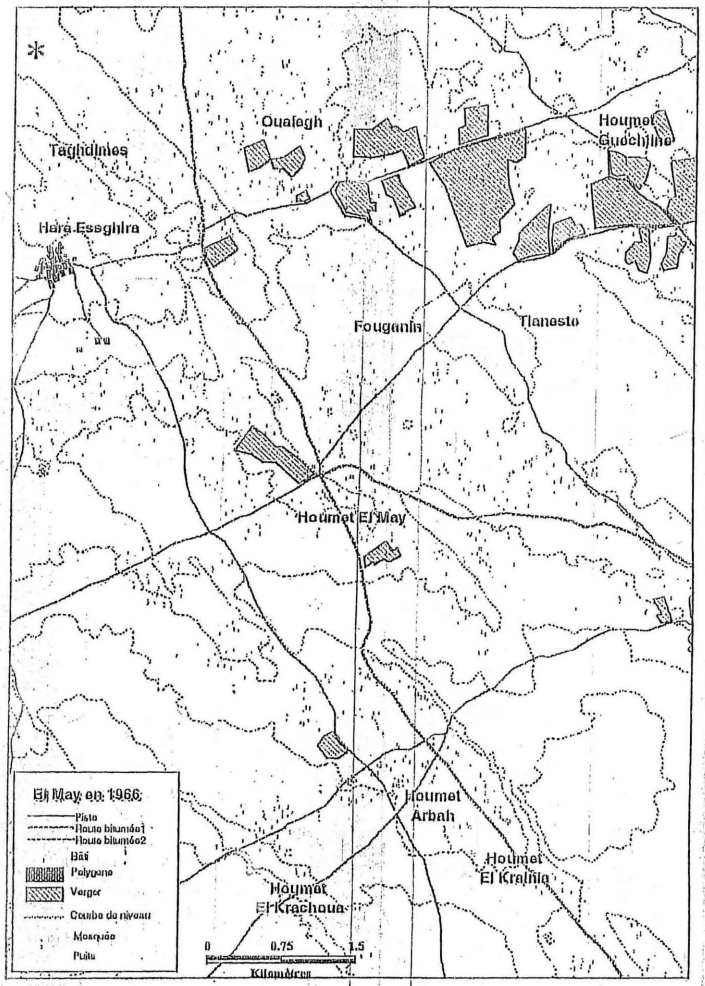

3. الماي في نهاية القرن العشرين

تطوّر الماي من السبعينات إلى التسعينات

تقلّصت مساحة عمادة الماي وتغيّرت حدودها خلال الفترة الممتدّة بين السبعينات والتسعينات. فتراجعت المساحة من قرابة 44 كم2

في الستينات إلى 37 كم2 في السبعينات ووقع تقسيمها أيضا في مرحلة لاحقة لتحدث عمادة ربّانة فأصبحت مساحتها منحصرة في 25,6 كم2.

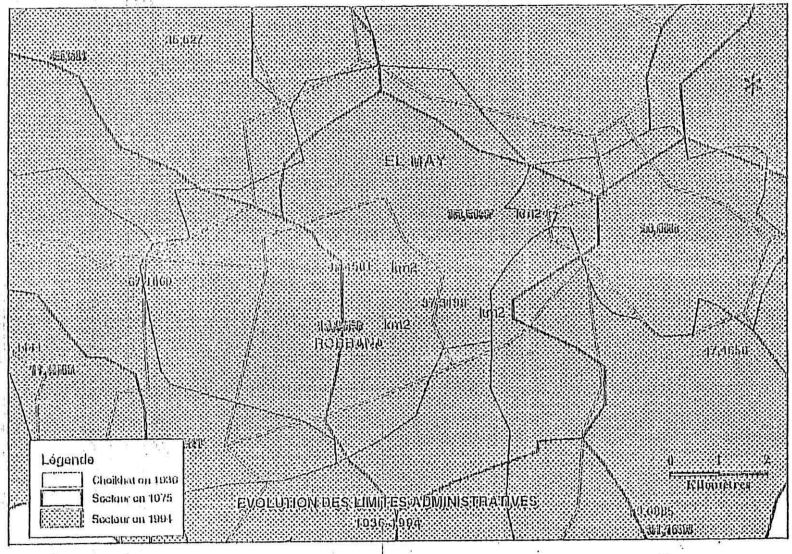

وقد أثرت هذه التغييرات المتتالية على عدد السكّان المنتمين إلى هذه الوحدة الإدارية الترابية. فمن 6032 ساكن في سنة 1966 تراجع عددهم إلى 5955 في سنة 1975 وهو ما كان يمثل نسبة 8,5% من مجموع سكّان جربة مقابل 8,85% في 1966. أمّا في سنة 1994 فقد كان عدد السكّان المقيمين في عمادة الماي بعد تقسيمها إلى عمادتين (الماي وربّانة) 5709 أي ما يمثل 3,95% من مجموع سكان جربة. وعند اضافة سكان عمادة ربّانة يصبح العدد 8683 ساكن أي بنسبة 5,8% من المجموع الذي بلغ 114170 ساكن. بهذا التقدير يمكن لنا أن نستنتج أنّ سكان الماي داخل حدود العمادة القديمة لم يشهدوا نفس نسب التزايد الديموغرافي المسجّلة في مناطق أخرى من الجزيرة وبالخصوص في حومة السوق وفي ميدون حيث توافدت أعداد هامّة من المهاجرين.

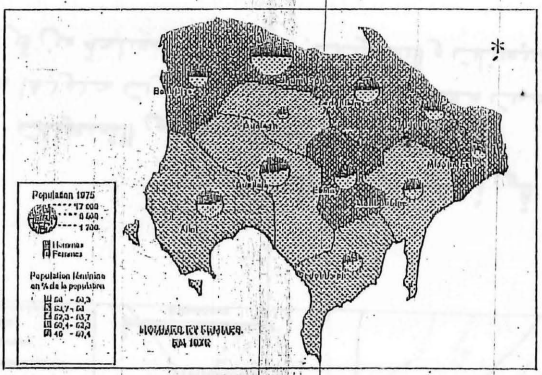

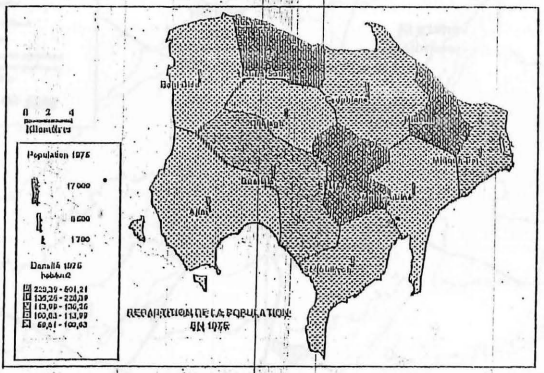

وتثبت التركيبة السكانية بعض هذه الاستنتاجات فقد كانت نسبة النساء في عمادة الماي سنة 1975 تمثل 56,2% من المجموع مقابل معدّل 51,9% في جزيرة جربة. وتبرز هذه الخاصّية أيضا من خلال تعداد سنة 1994 والخريطة المجسّدة لتوزّع النساء الجربيات وارتفاع نسبهنّ فوق 52 % بالعمادات الجنوبيّة (52,1% في عمادة الماي). ويعود هذا الارتفاع إلى عاملين مشتركين: أهميّة الهجرة الرجالية إلى الخارج من ناحية والضعف النسبي للهجرة الرجالية من الداخل من ناحية ثانية. وتنقسم جزيرة جربة إلى قسمين متقابلين: قسم شمالي ترتفع فيه نسبة الرّجال فوق المعدّل بسبب توافد الذكور العاملين في الخدمات الحضرية وفي السياحة وقسم جنوبي تفوق فيه نسبة النساء المعدل بسبب ارتفاع عدد الرجال المهاجرين إلى الخارج وضعف عدد

الذكور القادمين من الداخل نظرا لغياب نفس فرص الاشتغال في الخدمات وبالرغم من أهميّة الشغل في البناء بالنسبة لبعض المناطق.

وتبرز هذه الميزة واضحة أيضا من خلال متوسّط عدد الأفراد في الأسر. ففي سنة 1975 كان المتوسط يقدّر بـ 5,13 شخص في عمادة الماي مقابل 5,27 في جزيرة جربة وتبرز الخريطة بوضوح نفس التقابل بين القسمين الشمالي والجنوبي في الجزيرة

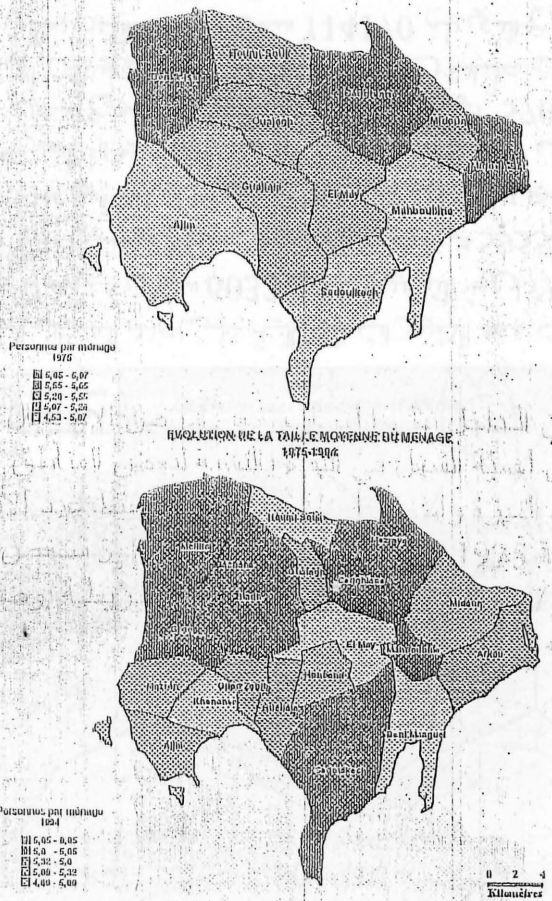

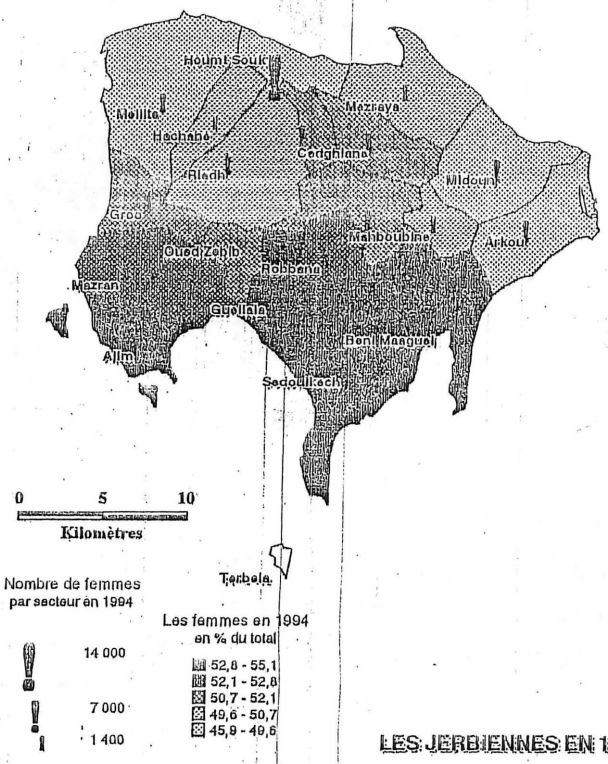

LES JERBIENNES EN 1994

تثبت معطيات الديموغرافية السابقة أنّ منطقة الماي شهدت خلال النصف الثاني من القرن العشرين، مثل غيرها من المناطق الجنوبيّة لجزيرة جربة تزايد عدد المهاجرين إلى الخارج وارتفاع المداخيل الماليّة المتأتيّة من عائدات الهجرة الخارجيّة وهو ما ساهم في تحسّن ملحوظ لمستوى العيش ولظروف السكن وذلك بما أنفق من أموال طائلة لبناء المساكن الفخمة وحتّى للمضاربة العقارية لاقتناء الأراضي

القريبة من المركز قصد بعث المشاريع التجارية والحرفيّة المتنوّعة والتي ساهمت في تشكّل نواة مركزيّة بأكثر وضوح ممّا كانت عليه في السابق.

بوادر التركّز في النواة الرئيسيّة

تمكّننا الخريطة المستخرجة من مثال التهيئة العمرانية المعدّ في نهاية السبعينات الذي وقعت مراجعته في الثمانينات من التثبّت من معالم التشكّل المجالي للنواة الرئيسيّة للماي خلال العقدين الأخيرين من القرن العشرين.

ويبرز ذلك التشكّل من ظاهرتين:

- ظاهرة أولى هي وجود بوادر التركّز والتشكّل للنواة الرئيسيّة قبل مراجعة مثال التهيئة ويتجلى ذلك بوضوح من خلال توزّع المباني حول مفترق الطرقات وخاصّة في الجهة الشرقيّة حيث انتصبت بعض المؤسسات الإدارية والخدمية إلى جانب مجموعة من المحلات التجارية والحرفيّة.
- ظاهرة ثانية تمثّلت في تكريس ذلك التشكّل ضمن خيارات التهيئة العمرانيّة المعتمدة في مثال التهيئة بتحديد منطقة مركزيّة متوزّعة على طول طريقي حومة السوق وميدون والتي " تتطابق مع المركز الحالي للماي وهي مرشّحة بالأساس لاستقبال الأنشطة التجارية والخدمية والتجهيزات العموميّة"[2]. كما وقعت برمجة استعمالات مزدوجة (سكنيّة وخدمية) في الوحدات الموجودة بالقرب من هذه المنطقة المركزيّة وهي "المناطق الممتدّة على طول المحاور الكبرى والتي ستستقبل الخدمات والتجهيزات إلى جانب السكن المجمّع والمتواصل"[3].

---

[2] Plan d'aménagement urbain, rapport de présentation de l'étude de révision, p.21

[3] Idem

وقد وقع تحجير الاستعمال السكني في المنطقة المركزية في الطابق السفلي والسماح به شريطة أن يكون في الطابق العلوي ويرمي هذا الإجراء إلى تخصيص المنطقة المركزيّة للاستعمالات الخدميّة. وكان ذلك متماشيا مع التقاليد القديمة التي فصلت السكن عن المركز الخدمي باستثناء الحي السكني الملقب بحي الزياتين وبحيّ الملاجي من طرف المواطنين ويعود إلى محاولة قديمة لإسكان بعض المهاجرين الوافدين إلى الماي قصد العمل بها أو أي منطقة يتوفر فيها الشغل بجزيرة جربة.

وتعبّر هذه التجربة القديمة مثل ما تدلّ خيارات التهيئة العمرانية المتبعة في المثال عن إرادة لبعث مركز خدميّ من الصنف الحضريّ العاديّ أي المتكوّن من الخدمات والحرف ومن السكن المجمّع والكثيف. ويمكن أن نتساءل عن مدى نجاح هذا التوجّه في تغيير التقاليد السكنية بالماي؟ كما يمكن أن نتساءل عن التطوّرات التلقائية التي ساهمت بدورها في التكثّف وفي الاقتراب من الخدمات ومن الطرقات.

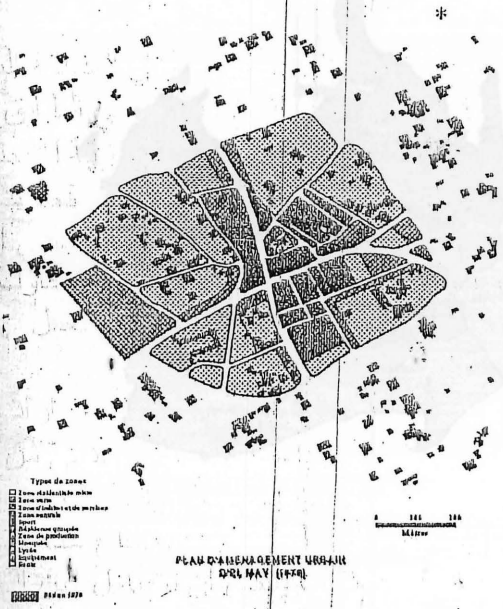

الماي في 2000 : التكثف والتجمّع في المركز

تبرز أحدث الوثائق المستعملة جملة من التغيّرات الواضحة بالمقارنة مع الأوضاع السابقة وبالخصوص بوضع الستينات. فالرسم الخرائطيّ المستخرج من الصور الجويّة لسنة 2000[4] يعبّر عن التطوّرات الحاصلة خلال العقود الماضية والتي أدّت إلى تشكّل النواة المركزية وإلى ارتفاع ملحوظ في الكثافات السكانية من حولها.

ومن بين الاتجاهات الرئيسية للتوسع وللتكثف نذكر المنطقة الشمالية حول الفوقانين وتيانست حيث كانت مجالات شبه فارغة وغير آهلة بالسكان في الستينات والتي احتوت في سنة 2000 العديد من المساكن وخاصة على طرفي الطريق المعبّدة والمؤدّية إلى القشميين والتي كانت في الستينات مجرّد مسلك.

كما تلفت الانتباه المنطقة الشمالية الشرقيّة و الموجودة في وسط مثلث تتطابق قممه مع جامع سعيد بن صالح في الشمال وجامع الخروبي في الغرب وجامع الجافلين في الجنوب.

تعدّ أيضا منطقة السكالة وحومة بدوين والحزم من المناطق التي شهدت التكثف على طول الطريق المؤدّية إلى ميدون خاصة على طول شبكة كثيفة من المسالك التي تعبر المنطقة الموجودة بين طريق ميدون وطريق القنطرة.

وقد بقيت المنطقة الممتدّة في الجنوب الغربي من الماي والفاصلة بين المركز وواد امغار شبه فارغة من السكان على عكس المجموعات السكنيّة في واد امغار التي تعددت المساكن فيها ضمن المجموعتين الموجودتين منذ الستينات : مجموعة قريبة من طريق أجيم ومجموعة ثانية أصبحت مرتبطة بمركز الماي عبر الطريق المعبّدة التي تمرّ بين المدرسة الابتدائية والمعهد الثانوي.

ونستنتج من جملة الملاحظات السابقة أنّ تطوّر الماي بعد الستينات حصل في اتجاهين متكاملين:

---

[4] ولا يغطي هذا الرّسم كلّ المنطقة المدروسة في الرسوم السابقة نظرا لعدم التمكّن من الحصول على كلّ الصور

- التركّز والتكثف في النواة المركزيّة التي أصبحت تكتسي معالم المركز الحضريّ الصغير حتّى ولو اقتصر التجمّع السكني فيها على بعض المساكن التي أدمجت ضمن النسيج الخدمي بسبب التوسّع وأيضا بحرص أصحابها على الاقتراب من الخدمات الأساسيّة
- التوسّع الأفقي والمشتّت في المنازل والحوم وبالخصوص في البعض منها والتي نفترض أنّها استفادت أكثر من غيرها بالعائدات المالية للهجرة الخارجية ويعدّ مثال ولاد امغار من أحسن الأمثلة الدالة على العلاقة المتينة بين تحسّن الأوضاع الماديّة وتطوّر السكن المشتت في أراضي المجموعات السكانية المالكة لتلك الأراضي والمتشبّثة ببناء مساكنها فيها. ويعبّر هذا التشبّث عن تواصل التقاليد السكنية العريقة بالرّغم من التطورات الحاصلة وخاصّة بالنسبة للمهاجرين للخارج. فكان من المنتظر أن يؤدي تطوّر الممارسات السكنية في المهجر إلى التخلي عن السكن التقليدي في "المنزل" وداخل "الحومة" للتحوّل نحو النواة المركزية والسكن بالقرب منها أو في داخلها.

لكن لم يحصل ذلك في الماي كما لم يحصل في مناطق أخرى من جزيرة جربة لسببين رئيسين:

1. و يتمثل السبب الأوّل في قوّة العلاقات العائليّة والاجتماعية داخل المجموعات التي انتظمت منذ القديم في "المنازل" وفي "الحوم" والتي ضمنت تواصل التنظيم المجالي الذي ابتكرته لحماية التراث العقاري والمالي والعمل على بقاء على ملك المجموعة. فقلّ ما سمحت المجموعات لأفراد منها الخروج من ترابها الأصليّ وإن وجدت استثناءات فإنّها تعود إلى غياب الرصيد العقاري العائلي والجماعي الممكن استغلاله أو إلى إرادة للتحرّر من قيود المجموعة. وقد أدّى حرص المجموعات على بقاء أراضيها في حوزتها

إلى صعوبة اقتناء الأراضي خارج التراب الأصلي سواء كان ذلك بالنسبة لأبناء الماي وخاصة بالنسبة للأجنبي.

2. أمّا السبب الثاني فهو اقتصادي ويتعلق بالارتفاع المشط لقيمة الأراضي من جرّاء تزايد الطلب وخاصة بتأثير المضاربات العقارية التي حصلت في المركز وفي المناطق القريبة منه. وقد نتج ذلك عن ارتفاع حجم رؤوس الأموال المحلية والمتأتيّة في أغلبها من الهجرة الخارجية ومحاولة أصحابها استثمارها في اقتناء الأراضي التي يراهنون على ما يمكن أن تدرّه من مرابيح اثر بناءها أو حتّى بيعها بعد مدّة من الزمن. وأدّى ذلك الارتفاع إلى إقصاء العديد من أصحاب المداخيل المتوسّطة من السوق المحليّة للأراضي وبقاءهم داخل التراب العائلي والأراضي الموروثة عن الأجداد.

كما أدّى التطوّر في العقليات وفي الممارسات الاقتصادية لدى بعض النخب الثرية إلى المساهمة في تكوّن النواة المركزيّة باستثمار نسبة من رؤوس أموالهم في الماي. وهو من الممارسات الجديدة بالنسبة للتقاليد التي لم يعتمد فيها الجربي عامّة وأصيل الماي خاصّة الاستثمار بمسقط رأسه وتعاطي النشاط التجاري في مسقط رأسه تفاديا للمزاحمة. ويرتبط هذا التطوّر بالتغيّر العميق في مستويات العيش وتوفر حدّ أدنى من المداخيل المالية ضامن لمردوديّة الاستثمارات المنجزة.

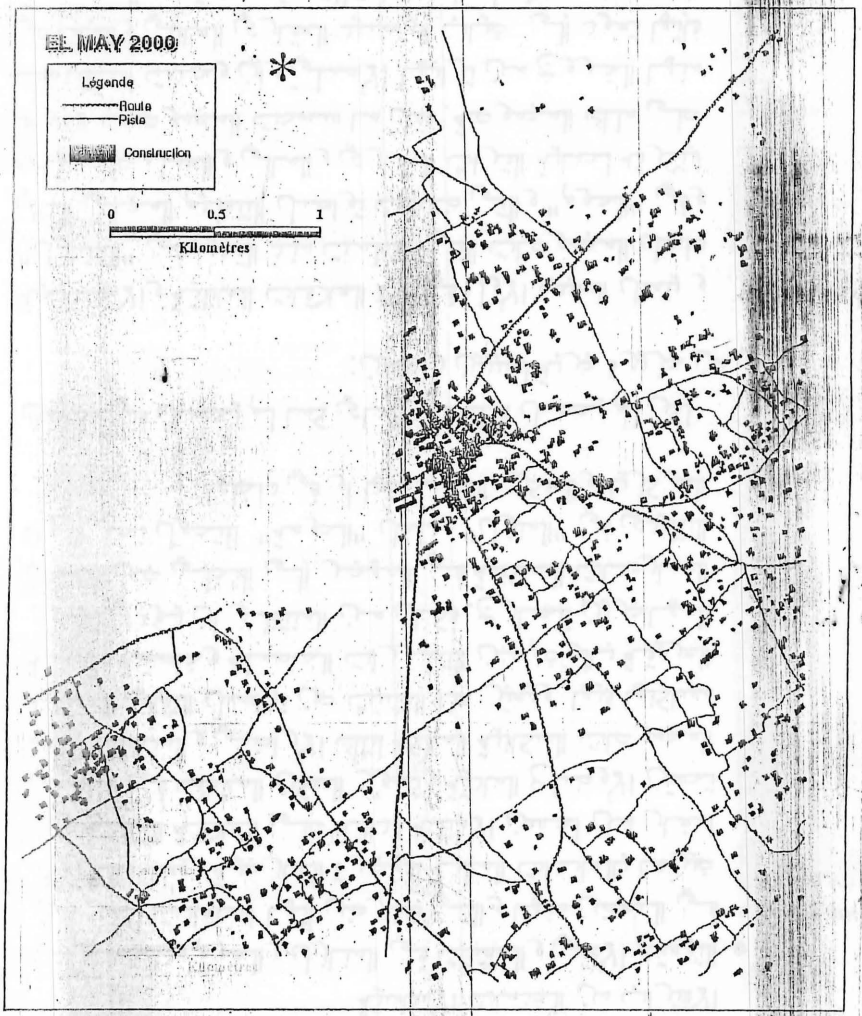
EL MAY 2000
Légende
Route
Piste
Construction
0
0.5
1
Kilomètres